منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي
الدورة الثالثة بعد المائة
البند ٢ من جدول الأعمال

م ت١٠٣/٢
٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩
EB103/2

منظمة الصحة العالمية – آفاق المستقبل

بيان المدير العام الى المجلس التنفيذي في دورته الثالثة بعد المائة

جنيف، الاثنين، ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩

سيادة الرئيس، حضرات السادة أعضاء المجلس التنفيذي الموقرين، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

يسعدني أن أتحدث أمام المجلس التنفيذي في أول اجتماع رسمي له منذ أن تبوأت منصب المدير العام في تموز/ يوليو الماضي.

وكنت وأعضاء هيئة الادارة والمديرين الاقليميين نتطلع الى هذا الاجتماع تحدونا آمال كبيرة. فدورة كانون الثاني/ يناير للمجلس التنفيذي تتيح فرصة فريدة لعرض السياسات والاستراتيجيات والتماس المشورة وابداء الاقتراحات وادخال التحسينات، وضم الجهود والقوى من أجل قضية الصحة في القرن الجديد.

لقد أعطيت هذه المقدمة عنوان "منظمة الصحة العالمية وآفاق المستقبل". وأود أن أنتهز هذه الفرصة لتقاسم ما لدي من أفكار معكم فيما يخص ثلاثة مواضيع رئيسية:

- أولها، انني أريد التطلع الى الآفاق المستقبلية وامعان النظر في برنامج العمل الانمائي العالمي وما له من آثار على المنظمة.
- ثانيا، أود أن أقترح عددا من الأفكار حول رسم استراتيجياتنا التي ستساعدنا على تحقيق الكثير فيما يخص برنامج العمل العالمي.
- وثالثا، أود أن أبلغكم بالتقدم الذي أحرزته التغيرات الهيكلية التي بدأناها.

وسأقدم كل ذلك بناء على ما رأيناه وعرفناه عن الأعمال الجارية هنا في المقر الرئيسي حتى الآن وزياراتي للأقاليم والاتصال مع الدول الأعضاء والمساهمات التي تلقيناها من المديرين الاقليميين.

وأتحدث اليوم عن العمل الذي مازال متواصلا ولم يكتمل بعد، وبالتالي فانني أدعو أعضاء المجلس التنفيذي لمشاركتنا بصورة نشطة في وضع المزيد من الأفكار والسياسات والاستراتيجيات. انكم تمثلون هيئة فريدة بخبراتها ومعارفها وبعد نظرها. ونرجوكم أن تشاطرونا كل ذلك.

ان جمعية الصحة العالمية المقبلة ستشكل منعطفا هاما بالنسبة اليّ. وأود بهذه المناسبة تقديم عرض كامل عن التغييرات التي أدخلناها، والتحدث عن الاستراتيجية الواضحة التي تبين كيف يمكن للمنظمة أن تقوم بأعمال ذات أثر وأهمية. اننا نسير نحو بلوغ الأهداف وأنا اعتمد على دعمكم في اثراء ما نقوم به من أعمال ليس خلال فترة المجلس التنفيذي فحسب بل وفي الأسابيع والأشهر القادمة أيضا.

السيد الرئيس،

لننظر أول ما ننظر الى القوى التي تحدد برنامج العمل الانمائي في العالم.

ونسلم منذ البداية بأن منظورنا لا يمكن أن ينحصر في الصحة بمعناها الضيق. فالعملية الطويلة المتمثلة في تنقيح استراتيجية توفير الصحة للجميع تكشف لنا أننا بحاجة الى تفهم واضح وصريح لبرنامج العمل الاجتماعي الأرحب.

اننا نخلف وراءنا قرنا شهد انجازات هائلة في مجال التنمية البشرية. وقد شهد القرن العشرون زيادة معدل العمر المأمول عند الميلاد في كافة أرجاء العالم بما يزيد عن ٣٠ عاما. فمنذ نصف قرن كان أغلب سكان العالم يتوفون قبل سن الخمسين. أما اليوم فقد وصل العمر المأمول في البلدان النامية الى ٦٤ عاما وقد يتجاوز ٧٠ عاما بكثير بحلول سنة ٢٠٢٠ – شرط أن لا تعكس جائحة فيروس العوز المناعي البشري/ الايدز هذا الاتجاه.

أما في مجال الصحة فقد كان هذا القرن قرن انجازات لم يسبق لها نظير. ونحن نفهم على وجه التفصيل اليوم العوامل المحددة للصحة سواء كانت جزيئية أو مجتمعية – ونفهم ما هي متطلبات الحياة الصحية. لقد حدثت انجازات تكنولوجية واسعة النطاق وتحسنت ظروف معيشة الأطفال والنساء والرجال.

ولكن وعلى الرغم من هذه الانجازات الكبرى، فاننا سنلج الألفية المقبلة دون استكمال مهام حاسمة الأهمية.

- الحقيقة أن الفقر المدقع يزداد انتشارا وايلاما في صفوف ما يزيد عن مليار نسمة، فهناك ثلث أطفال العالم يعانون من الجوع ونقص التغذية كل يوم قبل أن يأووا الى فراشهم، مما يقوض ساعة تلو الأخرى دعائم مستقبلهم، ان تيسر لهم الوصول الى سن البلوغ.

- والحقيقة أن أوجه الظلم والتفاوت تتزايد بين البلدان وفيها سواء أكانت فقيرة أم ميسورة.

- والحقيقة أن مناخ العالم يزداد احترارا مما يشكل عواقب خطيرة على الحياة على وجه الأرض وصحة بني البشر.

- والحقيقة أن المرأة التي يعتبر دورها أمرا في غاية الأهمية في جميع المجتمعات من أجل ضمان التنمية، مازالت مستضعفة بشكل شديد جدا. وتشكل النساء ٧٠٪ من الذين يعانون من الفقر المطلق.

- والحقيقة أنه على الرغم من أن الحروب بين البلدان أصبحت أقل وتيرة فان النزاعات المسلحة ضمن البلدان مازالت تسبب الابادة والتشويه واعاقة التنمية في العديد من أجزاء العالم.

- والحقيقة أنه على الرغم مما حققته التكنولوجيا من انجازات فان العالم مازال غير مؤهل للتصدي للأوبئة والأخطار المميتة المترتبة على أمراض من قبيل فيروس العوز المناعي البشري/ الايدز والملاريا والسل.

- والحقيقة أن عولمة التجارة والتسويق أسفرت عن زيادات حادة في تعاطي التبغ والكحول والأغذية الغنية بالدهون.

- والحقيقة أن رغبة البلدان الغنية في دعم التنمية الدولية تتردى وتتراجع باطراد.

واذا ما ركزنا على الصحة نفسها فاننا نرى أنه مازال أمامنا الكثير الكثير في هذا المجال.

لم يحدث أبدا أن استطاع مثل هذا العدد الكبير الاستفادة من مجموعة عريضة من الخدمات الصحية كما هو الشأن اليوم. ولكنه لم يحدث قط، في الوقت ذاته، أن حرم مثل هذا العدد الكبير من التمتع حتى بأبسط مستويات الرعاية الأساسية وأكثرها تواضعا. ويتحمل العالم النامي ٩٠٪ من عبء الأمراض، ومع ذلك فان البلدان الفقيرة لا تستفيد الا من ١٠٪ من الموارد المكرسة للصحة.

ان خمس بني البشر تنقصهم الخدمات الصحية الحديثة ويفتقد نصفهم لسبل الحصول بصورة منتظمة على الأدوية الأساسية. وان استراتيجية الصحة العالمية على مدى عشرين عاما كانت تقوم على مبدأ الانصاف وتوفير الصحة للجميع. ومع ذلك فان أوجه الظلم والتفاوت تتسع باطراد أمام أعيننا في العالمين المتقدم والنامي على حد سواء.

وكان على قطاع الصحة أن يكافح في مواجهة عواقب الاجراءات التي اتخذت في قطاعات أخرى من المجتمع. وأجد نفسي وأنا أصغي الى تقارير المديرين الاقليميين أعود بالذاكرة الى ما حدث في السنة الماضية وحدها.

لقد أدت النزاعات والحروب الأهلية الى ابادة وتشويه الألوف وترك ألوف مؤلفة أخرى بدون مأوى وبدون خدمات صحية ولاسيما في أفريقيا. وقد دمرت الكوارث الطبيعية كالفيضانات في الصين وبنغلاديش، واعصار "جورج" واعصار "ميتش" نظما صحية برمتها ناهيك عن الاقتصادات التي تشتد الحاجة اليها لدعم هذه النظم. ومما زاد معدلات تزايد السكان المرتفعة سوءا التوسع العمراني السريع والعشوائي. وهو النتيجة المأساوية للأزمات الاقتصادية والمالية.

ان الطفل الصغير الذي يفقد معظم المكتسبات التي لم تتحقق له الا بشق الأنفس: ألا وهي التعليم والرعاية الصحية الأولية انما يترك الآن ليتسكع في الشوارع وقد أضاع طفولته.

ان برنامج العمل الانمائي الأوسع نطاقا، بما في ذلك الجزء المتعلق بالصحة منه، ليس مجرد جدول أعمال للعالم النامي. وليس بمقدورنا أن نقبل بعالم يتمتع خمس سكانه بثروات وفرص أكثر من أي وقت مضى، في حين يواجه أربعة أخماسه أخطارا متزايدة تتهدد عافيتهم.

ان ما نتحدث عنه هو **استراتيجية للبقاء على قيد الحياة** بالنسبة للبشرية جمعاء. وهذه هي رسالة العولمة. انها تنطوي على اعتمادنا على بعضنا البعض سواء أردنا ذلك أو لا. وعلينا أن نتصرف بالنيابة عن الجميع، لا مجرد أولئك الذين نراهم أو نسمعهم.

واذا ما نظرنا الى الوقائع بمجملها نجدها وقائع دراماتيكية فعلا. لكنه ليس هناك أي صانع قرار، مهما كانت الأمور تحجبه عن قضايا البقاء الحاسمة الأهمية هذه، يمكن له أن يفلت من الواقع.

- اننا بحاجة الى تغذية عدد متزايد من سكان العالم الذين سيرتفع عددهم من ستة مليارات اليوم الى ثمانية مليارات بحلول عام ٢٠٢٠.

- اننا بحاجة الى أن نزود هؤلاء السكان أنفسهم بمصادر الطاقة لدعم كل بلد في حقه المشروع في التنمية والتقدم.

- اننا بحاجة الى احداث تغييرات في أنماط الانتاج والاستهلاك لتخفيف العبء الواقع على الصحة والبيئة والمناخ العالمي.

- اننا بحاجة الى أن نحسن سبل الحصول على المياه النقية التي يفتقدها اليوم مليار من البشر.

- اننا بحاجة الى تحسين سبل الاصحاح التي يحرم منها اليوم ثلاثة مليارات من البشر.

- اننا بحاجة الى المحافظة على التقدم الذي أحرز في البدء بتوسيع نطاق فرص الاستفادة من التعليم، اذ أن عددا أكبر مما ينبغي بكثير لا يجد سبيلا اليه اليوم ولاسيما الفتيات والشابات.

- اننا بحاجة الى اعداد البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للتصدي لأوبئة الأمراض غير السارية.

- ونحن بحاجة، وبصورة أعم، الى أن نبني قدراتنا على وضع حد للنزاعات المسلحة والانتهاكات الفاضحة لحقوق الانسان.

والأمل كبير لأن كل ذلك يمكن تحقيقه. وهناك فرصة لعمل الكثير في هذا المجال حيث تتوفر لنا التكنولوجيا والمعارف والموارد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات.

ولن يحدث هذا تلقائيا بل لابد لنا من ارادة سياسية لتحقيقه.

وتقتضي الضرورة بذل جهود منسقة نشارك فيها جميعا: الحكومات والأمم المتحدة والمؤسسات المالية والقطاع الخاص وكامل مجموعة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وهناك، في معظم المجالات، مرام وأهداف متفق عليها كانت ثمرة سنوات طويلة تعمق فيها تفهم الأمور ونتيجة للأعمال الجدية التي اضطلعت بها مؤتمرات الأمم المتحدة في التسعينات من ريو الى روما والقاهرة وكوبنهاغن وبيجين واسطنبول.

- ان جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، واتفاقية المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي تمهد لنا الطريق باتجاه التنمية المستدامة.

- وتشكل خطة عمل القاهرة تحولا كبيرا في استراتيجياتنا نحو تمكين الناس، وخصوصا المرأة، من اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بحياتهم الانجابية.

- وقد استحدثت القمة الاجتماعية في كوبنهاغن مبدأ ٢٠/٢٠ – أي تخصيص ٢٠٪ من المساعدة الانمائية للخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية الأساسية، مقابل التزامات مشابهة في الميزانيات الوطنية للبلدان المتلقية.

- وأعاد مؤتمر بيجين للمرأة تركيز الاهتمام على الدور الحيوي للمرأة في التنمية.

- وأعاد الاعلان العالمي الخاص بالتغذية وخطة العمل المرتبطة به اللذان اعتمدا في روما الى أذهان جميع الحكومات عدم جواز قبول الجوع وسوء التغذية، ووضع جدول أعمال استراتيجي لمعالجة هذا العبء الصحي الهائل.

- ونحن لدينا الهدف التنموي الشامل المتمثل في خفض نسبة الذين يعيشون في حالة فقر مدقع بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وهناك اتفاق عام على الأهداف الرئيسية للتنمية. لكن الضرورة تقتضي بذل الكثير من الجهود لبلوغ تلك الأهداف. ونحن بحاجة على الدوام لتجديد التزام الحكومات والمجتمع المدني بذلك. اننا بحاجة الى منظومة أمم متحدة تتمتع بالكفاءة والموثوقية.

سيادة الرئيس،

ان مهمتنا تتمثل في أن نكون واضحين فيما يخص دور منظمة الصحة العالمية. وقد كان العهد الذي قطعته على نفسي كمدير عام هو أن أضع الصحة في جوهر ولب برنامج العمل الانمائي الدولي.

ان توفير الصحة للجميع هو رسالة لجميع من يعنيهم الأمر. ونحن نعرف حق المعرفة أن بمقدورنا، في منظمة الصحة العالمية، أن نساهم ولو بالقليل في هذا المضمار. لكن هذا الاسهام بحد ذاته اذا ما تم تصميمه وتطبيقه على نحو دقيق يمكن أن يؤدي الى آثار بعيدة. اذ باستطاعته أن يساعد الآخرين والحكومات الوطنية والمجتمع المدني وأسرة الأمم المتحدة والبنوك الانمائية والقطاع الخاص أن تكون جميعا أكثر فعالية بكثير وأن يكون أثرها أعظم وأبعد مدى.

ولدينا في مجال الصحة من الأسباب ما يبعث على الثقة. فنحن نعرف الاسهام المحتمل لمنظمة الصحة العالمية بناء على قرائن متزايدة على أن الصحة لها شأنها بالفعل. ومؤسستنا تقوم على القيم وعلى حقوق الناس وعلى المجتمعات وعلى القيمة الأساسية المتمثلة في العدالة والانصاف. فقد أنشئت منظمة الصحة العالمية في السنة التي اعتمد فيها الاعلان العالمي لحقوق الانسان. ولم يكن ذلك من قبيل الصدفة فحسب. فالحقوق العالمية والانصاف وكرامة بني البشر كلها مكرسة في دستورنا.

ونحن نعرف أيضا أن الاستثمار السليم في مجال الصحة يمكن أن يكون أحد أكثر الطرق مردودية في تعزيز التنمية والتقدم. ان تحسين الصحة في البلدان الفقيرة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد. ويخفف في البلدان الغنية من التكاليف الاجمالية الواقعة على كاهل المجتمع.

وفي اعتقادي أن الأسرة الصحية الدولية، بما فيها منظمة الصحة العالمية، قد بخست هذه الحقيقة أهميتها. لأننا كنا، في زمن يشهد عولمة التجارة والاستثمار، تبحث فيه الأمم عن سبل الاقتصاد في الانفاق وتدبر الأمور، نخفي سرا لا نعلنه.

ولم ندرك حق الادراك أن هناك رسالة صريحة يجب نقلها الى صانعي القرار السياسي والقطاع الخاص. انه من صميم ولاية منظمة الصحة العالمية أن تذكّر رؤساء الوزارات ووزراء المالية بأنهم وزراء صحة أيضا.

ان تجربتي الخاصة تدل على أن هذه الاستراتيجية لعبت دورها في نقل البيئة من مجرد قضية يؤمن بها الذين سبق لهم الاقتناع بضرورة حمايتها لتصبح قضية حقيقية ذات أهمية سياسية للأطراف الفاعلة الرئيسية.

وعندما انبلجت الحقائق العلمية وتم تحليل التكاليف الحقيقية لتردي البيئة ووضع تفاصيلها بكلمات وأرقام واضحة صريحة بدأت عندها الحكومات والبرلمانات تدريجيا بالتصويت على حوافز لتغيير أنماط سلوك الصناعة والمستهلكين.

ويعتبر جمع القرائن المقنعة أساس نجاح عملية الدعوة التي نضطلع بها، فللصحة مسارها الخاص لكننا نستطيع التعلم من التقدم الذي تحقق في قطاعات أخرى.

عندما تحدثت أمام المجلس التنفيذي في أعقاب جمعية الصحة العالمية في أيار/ مايو، تقاسمت معكم المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها لاعادة التنظيم في المقر الرئيسي. وقلت ان هدفي من انشاء الدوائر هو ايجاد هيكل يمكننا من القيام بما يلي:

- المساعدة على محاربة المرض.
- المساعدة على أن تتمتع المجتمعات والسكان بالصحة.
- الحفاظ على أنشطتنا استنادا الى قرائن راسخة وقواعد ومعايير ممتازة.
- الانفتاح على الشركاء الحاليين والجدد.

لقد تمثلت الغاية الرئيسية في توحيد المنظمة ولم شملها في "منظمة صحة عالمية واحدة" – لا سبع منظمات، أي جنيف والمكاتب الاقليمية الستة – ولا خمسين بمعنى ليس أكثر من خمسين برنامجا افراديا، ولا اثنتين بمعنى أن واحدة تعتمد على الميزانية العادية وأخرى على المساهمات الطوعية.

وقد تم، منذ تموز/ يوليو، تأسيس الدوائر التسع وعمدت الى تحديد رسالتها. وتم خفض الخمسين برنامجا الى خمسة وثلاثين ادارة. ونحن في سبيلنا الى تبسيط علاقات عملنا مع الأقاليم والبلدان.

ان هذه التغيرات الهيكلية هامة ولكن كمجرد وسيلة لضمان تقديم مساهمة المنظمة على وجه أفضل. انه يتعين علينا أن نحدد بصورة أكثر وضوحا ما أدعوه **بالاستراتيجية الموحدة** – ألا وهو الفهم المشترك لدور المنظمة في التأثير على التنمية.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بأن أنتقل الى الجزء الثاني من هـذه الكلمـة وأن أشـاطركم بعـض أفكـاري معكـم عـن مساهمة المنظمة. ما هي مجالات الانجازات الاجمالية من أجل الصحة والتنمية التي يمكن أن تركـز عليهـا منظمة الصحة العالمية لتسفر عن أكبر قدر ممكن من الأثر؟

هنا أيضا مازال هذا العمل قيد الانجاز. وسنواصل العمل الجاري على هذا الموضـوع فـي الأسـابيع والأشهر المقبلة مع كافة مستويات المنظمة. ويتمثل هدفي هنا في تقديم مخطط كامل الـى جمعيـة الصحـة العالمية باستراتيجية موحدة ذات رسالة واضحة عما سنعمله و كيف سنضطلع بهذا العمـل. اننـي أتطلـع الـى مساهمات مستمرة من المجلس التنفيذي والدول الأعضاء في هـذا المجـال. فمنظمـة الصحـة العالميـة هـي منظمتكم.

وفي رأيي أن هناك أربعة مواضيع استراتيجية مترابطة فيما يتعلق بعملنا.

- نحن بحاجة الى أن نكون أكثر استراتيجية في عملنا مع البلدان.
- نحن بحاجة الى أن نركز بصورة أشد على المساعدة على الحصول علـى نتـائج صحيـة أفضـل وأكثر انصافا.
- نحن بحاجة الى أن نكون أكثر فعالية في دعم تنمية قطاع الصحة.
- نحن بحاجة الى أن نكون أكثر ابتكارا في انشاء الشراكات ذات النفوذ.

ان هذه المواضيع بدأت تـبرز بـالفعل فـي أعمالنـا. ويعمـد المديـرون الاقليميـون، كـل فـي ظروفـه الاقليمية، الى التركيز من جديد على الكيفية التي يمكن أن يدعم فيها عملنا البلدان التي تعكف علـى ادخـال اصلاحات على قطاع الصحة. ونحن نرى أعمالا جيدة ومتسقة فـي متابعـة توفـير الصحـة للجميـع وتركـيزا رئيسيا على مناهضة جوانب الظلم في مجال الصحة. ان المبادئ الأساسـية للرعايـة الصحيـة الأوليـة مـاتزال صالحة اليوم.

الموضوع الاستراتيجي الأول يتعلق بزيادة فعالية العمل مع البلدان ولصالحها.

ان هذا يشكل مبرر وجود منظمة الصحة العالمية، الى حد ما. ويجـب أن يكـون مـن صميـم عمـل المنظمة برمتها. اننا هنا لنخدم سكان دولنا الأعضاء.

وأنا أقول اننا نعمل مع البلدان ولصالحها.

ففي جميع أنشطتنا نحن نعمل دوما لصالح البلدان. ونقوم بذلك بشكلين رئيسيين.

ينطوي الأول على العمل في البلـدان باقامـة وجـود مباشـر لتلبيـة الاحتياجـات الانمائيـة لبلـد مـا أو لمجموعة من البلدان.

والشكل الثاني هو العمل مع كامل أسرة البلدان، بمساعدتها على حشد ما تملكه من حكمة ومعارف وجهود جماعية لانتاج سلع عامة دولية – كالقواعد والمعايير، والقرائن السليمة والترصد الفعال – وهي اجراءات تعود بالمنفعة على الجميع.

انني أريد أن أرى تحولا في طريقة تفكيرنا وعملنا. فالتعامل مع البلدان ليس من عمل ممثل المنظمة وحده. ان وجوده أمر حاسم الأهمية، غير أننا ينبغي أن نضمن لممثلينا أن يستعينوا بما يتوفر لدى المنظمة برمتها.

وليس النهوض بالعمل من أجل البلدان وفيها ومعها أمرا يتعلق بالمكاتب القطرية فحسب، بل بالمسؤولية الجماعية للمكاتب الاقليمية والمقر الرئيسي والمراكز المتعاونة أيضا. واسمحوا لي أن أضرب بعض الأمثلة على ذلك:

- اننا نعمل لصالح البلدان عندما نساعد على رسم برنامج للمعالجة القصيرة الأمد للسل تحت الملاحظة المباشرة في أية منطقة من مناطق البلد المعني.

- اننا نعمل لصالح البلدان عندما نحدد المعايير لمأمونية الدم.

- اننا نعمل لصالح البلدان عندما ننشئ نظاما دوليا لتصنيف الأمراض يمكّن صانعي القرارات حيثما كانوا من تخطيط الخدمات على أساس القرائن والبراهين.

- اننا نعمل لصالح البلدان عندما ننظم شبكات ترصد الأمراض التي تحمي السكان مما يحدث بعيدا عن حدودهم الوطنية.

- اننا نعمل لصالح البلدان عندما نحفز البحوث ونبث المعارف كما هو الشأن في مجال الصحة الانجابية.

- اننا نعمل لصالح البلدان عندما نضطلع بأنشطة الدعوة من أجل شيخوخة موفورة النشاط.

- ونحن نعمل لصالح البلدان عندما نقتسم الخبرات ونساعد راسمي السياسة الوطنيين على الافادة من تجارب اصلاح قطاع الصحة في سائر أنحاء العالم.

فلنفكر هنيهة في كل ما يتعين على منظمتنا فعله كي تستعيد مكانتها كجهة فاعلة ذات شأن.

- ان منظمة الصحة العالمية بحاجة الى أن تراها الحكومات وسائر الوكالات كمنظمة لها فهم سليم للاحتياجات القطاعية والسياق السياسي والمؤسسي الذي لابد فيه من التصدي لتلك الاحتياجات.

- ان منظمة الصحة العالمية بحاجة الى مصدر موثوق من المشورة ذات الجودة العالية وبحاجة الى أن تعمل كأداة تيسير وأن تتكلم بصوت ملؤه الثقة والمسؤولية من الناحية التقنية.

- ان منظمة الصحة العالمية بحاجة الى امتلاك براهين حديثة ذات صلة بالمواضيع المطروقة وتحديد مقاييس ومعايير ملائمة وبحاجة أيضا الى أن تستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء.

- وينبغي للمنظمة أن تتمكن من لعب دور الوسيط والمفاوض من أجل تحسين الصحة وأن تساعد على التوفيق بين مشاغل واحتياجات الدول الأعضاء والوكالات الخارجية التي تدعم قطاع الصحة.

- وينبغي للمنظمة أن تتمكن من المساعدة في صياغة قواعد الالتزام بين الحكومات والوكالات الخارجية وأن تتمكن أيضا من استخدام مواردها المالية المحدودة بطريقة استراتيجية قدر المستطاع.

- وينبغي لها أن تكون أداة من أدوات جمع الموارد الدولية من أجل التصدي للقضايا الناشئة في مجال الصحة.

صحيح أن هذه القائمة طويلة. الا أننا كرسنا، منذ تموز/ يوليو، كثيرا من الوقت لدراسة شراكاتنا مع البلدان وقد اتضحت لنا الصورة عن التحديات التي نواجهها. وفي الشهر القادم سنجمع، للمرة الأولى على الاطلاق، بين جميع ممثلي المنظمة ومسؤولي الاتصال بها لمدة أسبوع لمناقشة كيفية تحسين وترشيد عملنا مع البلدان. ومن دواعي سروري أنه سيحضر معنا هذا الاجتماع ثلاثة من نواب رئيس المجلس التنفيذي وجميع المديرين الاقليميين.

وأخيرا يجب أن نكون في موقف يمكننا من وضع برنامج قطري موحد للمنظمة بالنسبة لكل بلد، من شأنه أن يستخدم مواردنا بطريقة استراتيجية قدر المستطاع ويشمل ما تستطيع كل مستويات المنظمة أن تفعله لدعم السعي نحو تحسين الصحة.

ويتمثل الموضوع الاستراتيجي الثاني في زيادة تركيز أنشطتنا عند المساعدة على تحقيق نتائج صحية أفضل.

اننا بحاجة الى التركيز، بخاصة، على الحد من التفاوتات بين النتائج الصحية التي يحصل عليها المعوزون وتلك التي يحصل عليها الموسرون. ويجب أن يترسخ هذا التركيز في مبادئ العدالة والانصاف والتكافل، بالتركيز دائما على محاربة الاجحاف في مجال الصحة. والتركيز على الاستراتيجيات الصحية التي قد تساعد على اخراج المجموعات السكانية من العوز هو بالنسبة لي من الموضوعات الرئيسية.

علينا أن نكون واقعيين. اننا لا نستطيع أن نفعل كل شيء فورا وبرنامج عملنا سيتطور عبر الزمن، والأغراض والنتائج المتوقعة في الميزانية تعطي الخطوط العريضة لعملنا ولكن اسمحوا لي بأن أسلط الأضواء على بعض المجالات التي ستحظى بعناية خاصة.

- اننا ملتزمون بالتقليل من عبء المرض والمعاناة الناجمة عن الأمراض السارية التي كثيرا ما تضرب المعوزين وتعوق التنمية. ومشروع دحر الملاريا هو أمر أساسي في هذا النهج. وسنساهم أيضا، بفعالية قدر الامكان، في محاربة أوبئة فيروس العوز المناعي البشري/ الايدز والسل ذات الأبعاد العالمية، وفي استئصال شلل الأطفال كلية وفي فهم المقاومة المتعاظمة لمضادات الميكروبات وفي مكافحتها، والتمكن من التصدي للأخطار الجديدة.

- اننا بحاجة الى زيادة قدرتنا مع تزايد عدد ضحايا الأمراض غير السارية ووضع واختبار الاستراتيجيات الوقائية. وسنولي عناية خاصة للسرطان والأمراض القلبية الوعائية. ومبادرة التحرر من التدخين تدعم هذا النهج وتقوده.

- سنولي المزيد من العناية لايتاء رعاية صحية رفيعة الجودة للأطفال والمراهقين والنساء. وستتكلم المنظمة بقوة من أجل الضرورة الدائمة للسعي نحو الصحة الانجابية عندما نجتمع في لاهاي في شهر شباط/ فبراير لاستعراض ما وصلنا اليه بعد خمس سنوات من انعقاد مؤتمر القاهرة.

- سنركز الأضواء على التمنيع باعتباره أكثر التدخلات الصحية مردودية. فمنذ شهر تموز/ يوليو بذلت المنظمة كل ما في وسعها لتعزيز قدرتها على الاضطلاع بدورها المشروع في اطار تحالف عالمي من أجل التمنيع. وفي مطلع شباط/ فبراير سنجتمع مع البنك الدولي واليونيسيف والقطاع الخاص ومؤسسة روكفلر وما الى ذلك من الشركاء لتسليط الأضواء على مساهمتنا في مجالات بحوث اللقاحات وتيسير الحصول على اللقاحات الجديدة وايتاء تلك اللقاحات والبدء باستخدامها، وذلك من أجل تجديد التزامنا المشترك في هذا الصدد ودفع التحالف العالمي قدما.

- وسنواصل طريقنا وسنعزز عملنا الرامي الى دعم البلدان في سعيها نحو تيسير الحصول على أدوية ميسورة التكلفة وذات جودة.

- وأود أن أرى الصحة النفسية، وخاصة سوط عذاب الاكتئاب الذي طالما أهمل، تحظى بالاهتمام الذي تستحقه، وفي غضون بضعة أسابيع سأنظم مائدة مستديرة تضم خبراء العالم لتناول أنسب الاستراتيجيات التي يتعين على المنظمة اتباعها.

- اننا بحاجة الى أن نكثف جهودنا في التقليل من عبء سوء التغذية الضخم ولاسيما سوء التغذية عند الأطفال. وسندعم البلدان وشركاءنا الدوليين لضمان تنفيذ سياسات تغذوية أكثر فعالية في جميع أنحاء العالم والابتعاد عن الوضع السائد اليوم الذي نجد فيه ملايين من الأطفال الذين توقف نموهم أو الذين يشكون من الهزال وتخلف النمو.

- اننا بحاجة الى تشذيب وتطوير قدرتنا على الاستجابة لمجموعة متنوعة باطراد من الطوارئ والأزمات الانسانية ولاسيما مرحلة التأهب لمواجهة الكوارث وفي مرحلة متابعة الدعم المقدم للمجموعات السكانية بعد نزول الأزمات والكوارث.

- اننا بحاجة الى اكتناه العلاقة القائمة بين البيئة والصحة وتغطية قضايا مثل تلوث الهواء والقضايا المعقدة المتعلقة بذلك والناجمة عن تغير المناخ والصحة. وسنعمل على تشذيب وشحذ استجابتنا لهذه التحديات الناجمة عن مختلف القطاعات.

واسمحوا لي بأن أنتهي من هذه النقطة بأن أقول ان أي برنامج عمل مكرس للحصول على نتائج صحية أفضل خاضع للتغيير. والحقيقة ان ما ينبغي اعتباره علامة على فعاليتنا أن تتمكن المنظمة، باطراد، من الاستجابة للمستجدات بسرعة وأن تثبت ذاتها في وجه الأخطار الجديدة المحيقة بصحة الانسان سواء كان مأتاها الأزمات الاقتصادية والمالية أو الميكروبات المتطورة أو الأنماط الجديدة لمقاومة الأدوية أو التغيرات الطارئة على بيئتنا.

والموضوع الاستراتيجي الثالث يتعلق بقدرتنا على دعم قطاعات صحية أكثر فعالية.

لقد تعلمنا أننا لا نستطيع التصدي لمشكلات صحية معينة بمعزل عن غيرنا. وقد قلت للمجلس التنفيذي، في السنة الماضية، بأن تنمية قطاع الصحة ينبغي أن تكون جزءا من كل شيء نفعله واذا كان ما نفعله لا يساهم في تنمية وتعزيز قطاع الصحة فانه ينبغي لنا أن نفكر في عدم الالتزام في هذا الصدد.

وللقيم، مرة أخرى، وزن. ذلك أن قطاعا صحيا جيد الادارة هو قطاع يتسم ببعض المميزات:

- فهو مصمم من أجل التقليل من أوجه اللامساواة في الافادة منه.
- وهو قطاع تعد فيه جودة النتائج الصحية، سواء على المستوى السريري أو في اطار برامج الصحة العمومية، أهم ما يركز عليه مقدمو خدمات الرعاية الصحية واداريو الصحة العمومية.
- وهو نظام يستخدم الأموال الشحيحة بفعالية وكفاءة قدر المستطاع ويؤسس تخصيص الموارد على أفضل القرائن الممكنة.
- وهو نظام يستجيب للمستجدات ويمكن الناس من الادلاء بدلوهم في تحديد الأولويات وفي اعتبار مقدمي الخدمات مسؤولين عن أدائهم.

ولا يمكن لقطاع الصحة أن يعمل دون وجود روابط قوية مع دوائر الحكومة الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ولا نستطيع أن نتحدث عن الفعالية اذا تعذر على وزارات الصحة أن تطرح قضيتها بشكل مقنع على سائر الدوائر الحكومية أو أن تنظم قطاع الصحة بطرق تضمن افادة الجميع بيسر من رعاية صحية جيدة.

ان على منظمة الصحة العالمية أن تكون داعما موثوقا وفعالا للبلدان وهي تصلح وتعيد هيكلة قطاعها الصحي. والاصلاح ليس غاية في حد ذاته بل هو سبيل للتأكد من حصول الناس، وخاصة المعوزين منهم، على أفضل نصيب من نظامهم الصحي.

لهذا أطلقت المشروع المعنون "الشراكات من أجل تنمية قطاع الصحة".

وهذا المشروع هو وسيلة لتغيير الأسلوب الذي نعمل به مع البلدان. وقد سألني البعض عما سيعنيه ذلك من الناحية العملية بالنسبة لدولنا الأعضاء. ويعنى هذا المشروع، أولا وقبل كل شيء، بكيفية تفاعلنا، على أفضل وجه، مع زملائنا في البلدان.

لقد كانت منظمة الصحة العالمية قوية دوما في استجابتها لطلبات محددة. ونحن نمتاز بارسال الخبراء التقنيين المؤهلين الى الميدان. غير أنه علينا، أن نعترف، في الوقت ذاته، بأن آحاد الخبراء يميلون الى رؤية العالم بأعينهم الخبيرة. ونحن أقل جودة عند مساعدة كبار صانعي القرارات في التعامل مع الصورة الكبرى. ومع ذلك فان هذا هو ما نحن بحاجة اليه وهذا هو المطلوب منا.

ان راسمي السياسات، كما يعلم جميع من هو موجود في هذه القاعة حق العلم، لا يملكون ترف التركيز على قضايا واحدة. فالصحة هي أحد أصعب القطاعات في أي بلد من الناحية السياسية والمؤسسية. واذا أرادت منظمة الصحة العالمية أن تكسب لنفسها دور الريادة في مجال الصحة فانه ليس بوسعنا أن ننكر مسؤولية مساعدة زملائنا على التعامل مع الأوضاع المعقدة.

وفيما بعض المسائل الأساسية: كيف يمكن لنا التوفيق بين ضرورة ابقاء الممرضين والأطباء في القطاع العام عن طريق زيادة رواتبهم ودون تقويض أهداف الانفاق العام؟ كيف يمكن جمع المزيد من الأموال لصالح الصحة في حين لا يمارس معظم الناس أي مهنة نظامية وفي حين يقوم ارتفاع رسوم الانتفاع

بالخدمات حائلا يردع أكثرهم حاجة؟ كيف يمكن لنا أن نحمي الاستثمارات السابقة التي وظفناها في المستشفيات ونبين مع ذلك التزاما واضحا بالرعاية المجتمعية؟

لقد بدأنا بالتصدي لما نراه ضرورة ايجاد "طابع شمولي جديد" – أي وسيلة جديدة للاستجابة للتغطية الشاملة – ألا وهي تحقيق صحة أفضل وبلوغ الأهداف الانمائية الدولية.

ان وصول الجميع بيسر الى رعاية جيدة يظل المبدأ الجوهري. ونحن بحاجة الى الابقاء على التزامنا الراسخ بالرعاية الصحية الأولية – وهي لاتزال جزءا حاسما من قطاع الصحة – بعد مرور عشرين عاما على ألما آتا.

ينبغي للحكومات أن تكون مسؤولة عن ضمان فرص الناس في بلوغ هذه الأهداف الصحية. والحكومة هي وحدها التي تستطيع أن تضمن هذا الحق العام الأساسي. وينبغي للحكومات كذلك أن توفر القيادة الاستراتيجية، عن طريق تحديد الأولويات، وأن تقبل أن تكون هناك حدود للرعاية التي يمكن لها أن تمولها ولكل بلد أن يعرف بنفسه تلك الحدود.

ان منظمة الصحة العالمية بحاجة الى أناس بامكانهم أن يساعدوا الآخرين على التعامل مع التفاعل الصعب بين عمليتي صنع القرار السياسية والتقنية. اننا بحاجة الى تنمية نواة أساسية من الموظفين الذين يمكنهم أن يفكروا ويعملوا بفعالية فيما يتعلق بقطاع الصحة ككل.

ان التعليمات التي أعطيتها لفريق المشروع تتلخص لا في العمل كمشروع انمائي تقليدي باتباع بضعة أنشطة في عدد محدود من البلدان. اننا نريد منهم أن يطوروا أساليب وعمليات تقوم على تجارب قطرية حقيقية من شأنها أن تمكن المنظمة ككل من التفاعل على نحو أكثر استراتيجية مع جميع الدول الأعضاء.

وقد سئلت أيضا عما اذا كان المشروع هو ذلك الجزء من المنظمة الذي سيعنى الآن أساسا باصلاح قطاع الصحة وتنمية النظم الصحية. وجوابي على ذلك السؤال هو كلا.

ان الغرض من هذا المشروع هو ضمان جعل الخبرة المستقاة من المقر الرئيسي والأقاليم تؤثر في المشاكل التي تواجهها الدول الأعضاء بطرق أكثر تساوقا مع احتياجاتها. وسيعمل المشروع مع المجموعات المعنية بأمر مكافحة المرض والوقاية منه بما في ذلك المشاريع الخاصة بالملاريا والتدخين بنفس القدر الذي سيعمل به مع المجموعات المعنية بسائر جوانب تنمية قطاع الصحة.

وسيعمل المشروع كذلك في تعاون وثيق مع دائرتنا المعنية بالعلاقات الخارجية لتشكيل الشراكات مع سائر الوكالات الانمائية سواء في البلدان أو في الأقاليم أو على صعيد العالم. ومن معايير النجاح أن يكون موقف المنظمة تجاه تنمية قطاع الصحة باطراد في المقدمة لا في بيانات سياسة الحكومات العامة فحسب بل أيضا في سياسات وممارسات شركائنا الدوليين.

وهذا يأتي بي الى آخر موضوع استراتيجي فيما يتعلق بصياغة شراكات أكثر أثرا.

اننا بحاجة الى نقلة. الى الانتقال من أسلوبنا التقليدي الذي كثيرا ما انحاز الى مشاريعنا الصغيرة النطاق الى أسلوب يشدد أكثر فأكثر على التحالفات الاستراتيجية التي نؤثر في اطارها، في تفكير الجهات الفاعلة الدولية وفي انفاقها، والتي يجد فيها أي شيء نضعه مكانه اللائق به في صورة أعم وأكبر.

ان منظمة الصحة العالمية هي الوكالة الرائدة في مجال الصحة. الا أن برنامج العمل الانمائي الواسع هو من الضخامة والتعقيد بحيث تنوء به أية وكالة واحدة. بل ان جدول أعمال الصحة العريض ضخم جدا بالنسبة للمنظمة بمفردها وعلينا أن نعترف بذلك. واسمحوا لنا بأن نضيف بأن بامكاننا أن نقود بشكل أكثر فعالية عندما تتشابك أيدينا مع الآخرين وعندما نتفق على تقسيم العمل وانشاء شراكات حقيقية في بلوغ نتائج صحية ملموسة.

لقد عملنا بهمة خلال عامنا كرئيس للجهات المشتركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الايدز حيث دعمنا العمل الرامي الى تحقيق المزيد من المشاركة في التخطيط البرمجي والموازني.

وبادرنا الى انشاء علاقة عمل أوثق مع البنك الدولي لا فيما يتعلق بمشروع دحر الملاريا ومبادرة التحرر من التدخين فحسب بل أيضا فيما يخص الدخول في حوار أعمق بشأن قضايا السياسة العامة.

لقد شرعنا في حوار جيد مع صندوق النقد الدولي. وسنتقاسم مع تلك الهيئة معارفنا عن قطاع الصحة ساعين الى تجنب الأذى الذي يمكن أن يلحق بالقطاعات الاجتماعية خلال فترات التكيف الهيكلي مع الأزمات المالية.

لقد طورنا علاقات عمل مع منظمة التجارة العالمية. وبالاضافة الى الاتصالات بين الخبراء سأجتمع بالمدير العام لتلك المنظمة مرتين كل عام حول جدول أعمال جاهز مسبقا. ونحن بحاجة لتفاعل أفضل مع منظمة التجارة العالمية لنجعل البعد الصحي للتجارة والعولمة بينا ظاهرا قبل المفاوضات المعقدة وأثناءها لا بعدها فقط.

اننا بصدد تقوية عملنا مع منظمة الوحدة الأفريقية عن طريق تعزيز حضورنا في أديس أبابا.

اننا بصدد تحديث وتوسيع علاقات عملنا مع الاتحاد الأوروبي وهو باطراد جهة فاعلة مهمة في المجال الصحي لا في أوروبا فحسب بل في سواها من المناطق. كما اننا عاكفون على تكثيف علاقاتنا مع بنوك التنمية الاقليمية.

وقد بدأت الوكالات والبنوك والدول الأعضاء تعي عيوب المشاريع الانمائية التقليدية. وهي تدرك، كما نحن ندرك، أن النهوج القطاعية توفر وسيلة لدعم التنمية الصحية بطرق تعزز الملكية الوطنية وتساعد على بناء نظم وطنية مستدامة.

وفي البرامج القطاعية يمكن لجميع الشركاء أن يفخروا بالنجاح وأن يتقاسموا مخاطر الفشل كذلك. وهذا الوضع يمثل نقلة هامة من الأوضاع التي تعزو فيها الوكالات الخارجية الى نفسها كل ما هو حسن وتنحو فيه باللائمة على الحكومات عندما لا يكون كل شيء على ما يرام. ونحن بحاجة الى أن نمعن النظر في كيفية اضفاء صفة ذاتية على التفكير القطاعي ليتخلل المزيد من جوانب عملنا لا في بلدان محددة فحسب بل على جميع مستويات المنظمة.

وبالاضافة الى الشركاء الحكوميين والشركاء الحكوميين الدوليين بدأنا نحرز تقدما في بناء الشراكات مع المنظمات غير الحكومية ومع القطاع الخاص. وقد نظمنا عددا من الموائد المستديرة مع دوائر الصناعة وكذلك مع المنظمات غير الحكومية حول قضايا هامة مثل يسر الحصول على الأدوية والتغذية. والموائد المستديرة ليست أحداثا وحيدة معزولة بل هي وسيلة عمل وستستمر.

وكما ذكرت لجمعية الصحة العالمية في أيار/ مايو فنحن بحاجة الى أن نعمل بشكل أوثق مع الدول الأعضاء بما في ذلك الدول الرئيسية التي تقدم المساعدة الانمائية. اننا بحاجة لفهم أفضل لكيفية قيام المساهمين الرئيسيين بتحديد الأولويات دعما للأنشطة المتصلة بالصحة، ما هي المرامي التي يحددونها من أجل الحصول على النتائج الصحية من خلال النظام المتعدد الأطراف وما الذي يحاولون تحقيقه من خلال القنوات الثنائية ونحاول ملاقاة هذه الاهتمامات بالأولويات الوطنية.

انني أود أن أجتمع، قريبا، برؤساء وكالات التعاون الانمائي الحكومية الرئيسية، ونحن بصدد بحث من قد يستضيف هذا الحدث مع الدول الأعضاء المهتمة. وهذا الاجتماع سيتيح لنا الفرصة للخروج بفهم مشترك للكيفية التي يمكن بها للاستراتيجيات الصحية أن تساعد في التصدي لبنود برنامج العمل الانمائي العالمي. وسأقدم تقريرا عن نتائج ذلك الاجتماع الى المجلس التنفيذي.

سيادة الرئيس،

اسمحوا لي الآن بأن أنتقل الى عملية التغيير ذاتها.

انكم، لاشك، تعلمون حق العلم التغييرات التي طرأت خلال الأيام المائة الأولى. واليوم أود أن أقول ان الأغراض الرئيسية التي حددناها من أجل التغيير الهيكلي في المقر الرئيسي قد تم بلوغها أو أننا على قاب قوسين أو أدنى من تحقيقها.

فالهيكل في المقر الرئيسي أصبح أكثر تسطيحا. وهناك شفافية أكبر عن طريق عملية أكثر انفتاحا لصنع القرارات في هيئة الادارة. ونحن ماضون بعزم نحو تحقيق التعادل بين الجنسين. وقد بدأنا عملية لتناوب الموظفين وحراكهم. وهناك حوار جديد مع الموظفين.

وبعض القضايا تحتاج الى وقت. ونحن نود أن نرى انخفاض عدد المناصب الكبيرة وسينخفض ذلك العدد. ولكننا، ونحن نتجه تلك الوجهة، نود أن نحترم بشكل كامل العقود المبرمة والالتزامات السابقة. لقد قللنا من التكاليف الادارية، وسنذهب الى أبعد من ذلك. وأنا أطمح الى أن أرى استعراض شؤوننا الادارية وبرامجنا يحدد نطاق التغيير من أجل اعادة توجيه الأموال من الأنشطة الادارية الى الأنشطة التقنية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة التي أتيحت لي أمام المجلس التنفيذي لأعرب عن تقديري وشكري لجميع موظفي المنظمة وعلى الأخص للموظفين العاملين هنا في المقر الرئيسي. فقد أثقل كاهلهم بعبء باهظ وأنا أعرف أن الوضع لم يكن مريحا بالنسبة لهم وأنا معجبة بالطريقة التي استجابوا بها لهذا الأمر.

وأنا أشعر، بعد مضي ستة أشهر على وجودي في المنظمة، بأني أستطيع أن أقول ما يلي: ان الموظفين الذين يخدمون الأمم المتحدة هم أناس جادون وكثيرا ما يقبلون أحجاما من العمل يرفضها الكثير من الموظفين المدنيين الوطنيين.

اننا بصدد استعراض عدد من الأنشطة والممارسات من أجل العمل بشكل أفضل وتحقيق مكاسب من حيث الكفاءة. واسمحوا لي بأن أذكر مجالا هو من صميم عملنا ألا وهو استعراض استراتيجيتنا البحثية.

لقد اعتمدت اللجنة الاستشارية للبحوث الصحية في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، بفضل مساهمات كبيرة من هيئاتها الاقليمية، جدول أعمال موحدا لسياسة البحوث وذلك كأساس يقوم عليه

حوارنا مع الأسرة العلمية. ونحن، وقد وضعنا هذه التوصيات نصب أعيننا، بصدد استعراض استراتيجيتنا البحثية والهيئات التي تدعمها بين الادارات والدوائر وسيشمل الاستعراض مجموعات وخبراء المنظمة الاستشاريين والمراكز المتعاونة مع المنظمة وذلك لضمان تكيفها مع الاحتياجات في القرن القادم.

ان العمل الذي نقوم به في هذه المرحلة الأولية يتعلق بتجديد المنظمة وأود أن أرى ذلك يتخلل كل ما نقوم به أي الاحتفاظ بكل ما هو ناجح والاعتماد على الخبرة والمعرفة ولكن مع تطلعنا لخدمة عالم يخوض غمار تغييرات هائلة. والتحدي المطروح الآن أمامنا يتمثل في العمل بشكل أفضل وفي تركيز جهودنا على المواطن التي توجد فيها أكبر عائدات من حيث المكاسب الصحية.

ولدعم عملية التجديد وتعزيزها أدعو الدول الأعضاء الى المساعدة على البدء في عملية التغيير بقوة وذلك من خلال انشاء صندوق التجديد. وأنا بحاجة الى أن أؤكد من جديد على ضيق موارد ميزانيتنا. فلم يكن هناك أي مجال في ميزانيتنا العادية لتنفيذ مهام حاسمة الأهمية لرعاية التغير السريع مثل التعجيل بتكنولوجيا المعلومات التي نمتلكها أي اعادة تدريب موظفينا على العمل معا بشكل أوثق من خلال الدوائر والأقاليم، وزيادة الدعم المقدم الى ممثلينا القطريين أو اعادة تركيز أعمالنا بسرعة من خلال مشروع الشراكة من أجل تنمية القطاع الصحي.

وصندوق التجديد يجعل هذا أمرا ممكنا، وانني لأعرب عن اعترافي بالجميل للبلدان التي استجابت لندائي وقدمت مساهمة اضافية قيمة للغاية. وكان هدفنا ولايزال جمع عشرة ملايين دولار تنفق على مدى ثلاث سنوات. وقد شارفنا اليوم على جمع سبعة ملايين دولار.

واسمحوا لي بأن أعرب عن شكري لجميع المساهمين دون استثناء وهم: بلجيكا، كندا، الصين، كرواتيا، الدانمرك، فنلندا، اليابان، هولندا، النرويج، السويد، سويسرا، تونس والمملكة المتحدة.

وأقول للبلدان التي تود أن تقدم دعمها في هذا المجال ان الوقت لم يفت بعد فمساهمتها لاتزال تلقى الترحاب.

والآن، وقد تركنا التغييرات الهيكلية بالمقر الرئيسي وراء ظهورنا، بدأنا التعامل الوثيق مع الأقاليم. فالمكاتب الاقليمية هي من مواطن قوة المنظمة الكبرى. وهناك الكثير من وكالات الأمم المتحدة التي تسعى جاهدة الى الأخذ باللامركزية. ولكن منظمة الصحة العالمية قد حققت ذلك بالفعل، والمهمة المطروحة الآن تتمثل في جعل المنظمة تلتقي حول استراتيجية موحدة مشتركة تتجه الوجهة ذاتها.

ومن الخطل اقامة الهيكل الموجود في المقر الرئيسي في كل مكتب اقليمي. ولكني أرى أننا سنحقق المزيد من الشفافية والمساءلة باقامة هياكل أكثر تماثلا بين المكاتب الاقليمية. وسنستفيد من وجود خطوط اتصال وصنع للقرارات أوضح بين المقر الرئيسي والمكاتب الاقليمية.

اننا بدأنا نتجه بالتدريج الى تلك المحطة. وسأجتمع رسميا بالمديرين الاقليميين خمس أو ست مرات كل عام. وسيتم اشراك المديرين الاقليميين بشكل مباشر في عمل هيئة الادارة باعطائهم المزيد من الوقت لدراسة ورقات عمل تلك الهيئة ذات الأهمية الاستراتيجية والتعليق عليها. ولكل مدير من المديرين التنفيذيين نظيره في كل مكتب اقليمي. وفي غضون بضعة أشهر ستمكننا مرافقنا الفيديوية الجديدة التي تمول من صندوق التجديد من الاتصال فورا بجميع مكاتب المنظمة مما يتيح فرصا جديدة في مجالات التدريب والتخطيط وصنع القرار.

سيادة الرئيس،

اسمحوا لي بأن أختم حديثي ببضع كلمات عن الميزانية. اننا سنناقش الميزانية في أواخر هذا الأسبوع وقد تبادلنا آراء مفيدة بصدده في الأسبوع الماضي.

والميزانية هي أيضا عمل لم يكتمل بعد. وسنواصل عملنا فيما يتعلق بدراسة التفاصيل ولكن الاتجاهات واضحة. وميزانيتنا تعكس عمل هذه المنظمة وأولوياتها.

وأتوقع أن تكون هناك مناقشة حول مسألة النمو الفعلي الصفري وأعتقد أننا بحاجة الى هذه المناقشة بعد عشر سنوات من الميزانيات التي لم تتمكن من مواكبة التضخم وأسعار الصرف المتقلبة.

والحقيقة أن ميزانيتنا قد تدنت بنسبة ٢٠٪ بالقيمة الفعلية طوال السنوات العشر الماضية. ومهمتي لا تتمثل في العودة بالنظر الى الوراء بل أن أتطلع الى المستقبل. ولكني لا أكاد أرى كيف يمكن لنا أن نفي بولايتنا وأن نضطلع بالعمل الذي تنتظر منا الدول الأعضاء تحقيقه اذا كان يطلب منا في الوقت ذاته وبصراحة أن نحد من حجم المنظمة التي تمتلك، في واقع الأمر، ميزانية تقل بكثير عن ميزانيات الكثير من المستشفيات الجامعية في البلدان المتقدمة.

ان الفرق بالدولارات بين ميزانية ذات نمو حقيقي صفري وميزانية ذات نمو اسمي صفري يبلغ اليوم ما يزيد عن ٣٠ مليون دولار. واذا أخذ منا هذا الفرق فان العمل المقترح في الميزانية المطروحة عليكم لابد أن يقلص وفقا لذلك. وأنا، من جهتي، لا أرى أن هذا هو ما ينبغي أن يكون قصدنا أي تحجيم طموحاتنا فيما يتعلق بالصحة العالمية. واني لآمل أن تشاطرني الدول الأعضاء هذا الرأي.

اننا نستطيع، بل ينبغي لنا وسنتمكن، من تحسين كفاءتنا وهذه الميزانية تروي قصة كيفية قيامنا بذلك. إلا أن طبيعة المنظمة ذاتها سيطرأ عليها تغيير اذا قررت الدول الأعضاء تخفيضها.

سيادة الرئيس،

انني أدعو المجلس التنفيذي الى أن يتطلع معنا الى المستقبل، الى أن يواصل توجيه عملنا وأن يبدأ في المهمة الرائعة المتمثلة في تغيير الأوضاع بشكل دائم فيما يتعلق ببرنامج العمل الانمائي العالمي.

وشكرا لكم.

= = =